

## The Role of Administrative Judiciary in Protecting Administrative "Rights in Iraq

"دور القضاء الإداري في حماية الحقوق الإدارية في العراق"

م.م. عمر رحيم مطلق

Asst. Lect. Omar Rahim Matlak

المديرية العامة لتربية الأنبار

General Directorate of Anbar Education

Email: [o2245894@gmail.com](mailto:o2245894@gmail.com)

المستخلص:

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه القضاء الإداري في حماية الحقوق الإدارية للمواطنين في العراق، كونه الضمانة الأساسية لمواجهة أي تعسف محتمل من قبل السلطات الإدارية. تستعرض الدراسة الإطار النظري والقانوني للحقوق الإدارية المنبثق من الدستور العراقي والتشريعات ذات الصلة، مع تحليل طبيعة هذه الحقوق وأنواعها. تركز الدراسة على إشكالية محورية تتمثل في تقييم مدى فاعلية القضاء الإداري العراقي في أداء مهمته الرقابية والقضائية، في ظل التحديات المتعددة التي تواجهه. يتبع البحث منهجاً تحليلياً ونقدياً، حيث تقوم بفحص النصوص القانونية المنظمة لعمل القضاء الإداري، وتحليل القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية لتقييم مدى التزامها بمبادئ العدالة وحماية الحقوق. كما حدد البحث المعوقات الرئيسية التي تعترض عمل القضاء الإداري، وتصنفها إلى تحديات تشريعية تتعلق بغموض النصوص وتعددتها، وتحديات إجرائية متمثلة بالبيروقراطية وبطء التقاضي، وتحديات قضائية ترتبط بضمانات استقلال القضاء وحياده. وفي نهاية البحث، توصل الباحث إلى أن القضاء الإداري أثبت أهميته كأداة لا غنى عنها لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الأفراد، إلا أن فعاليته ما زالت مقيدة بالعديد من العقبات. وبناءً على ذلك، قدم البحث مجموعة من التوصيات العملية، من أبرزها ضرورة تحديث وتوحيد التشريعات الإدارية، وتعزيز الاستقلال المالي والإداري للقضاء، ورفع كفاءة القضاة والإداريين عبر التدريب المستمر، وتفعيل آليات مكافحة الفساد لضمان نزاهة العملية القضائية برمتها.

الكلمات المفتاحية: القضاء الإداري، حماية الحقوق، الحقوق الإدارية، سيادة القانون، العراق.

**Abstract:**

This research aims to highlight the pivotal role of the administrative judiciary in protecting the administrative rights of citizens in Iraq, as it is the primary guarantee against potential abuse by administrative authorities. The study reviews the theoretical and legal framework for administrative rights stemming from the Iraqi Constitution and relevant legislation, while analyzing the nature and types of these rights. The research focuses on the core problem of evaluating the effectiveness of the Iraqi administrative judiciary in performing its oversight and judicial functions amidst the multiple challenges it faces. The study adopts an analytical and critical methodology, examining the legal texts that regulate the work of the administrative judiciary and analyzing judicial decisions issued by administrative courts to assess their adherence to the principles of justice and rights protection. The study also identifies the main obstacles hindering the administrative judiciary's work, categorizing them into legislative challenges related to the ambiguity and multiplicity of texts, procedural challenges represented by bureaucracy and slow litigation, and judicial challenges linked to the guarantees of judicial independence and impartiality. Ultimately, the study concludes that the administrative judiciary has proven its importance as an indispensable tool for ensuring the rule of law and protecting individual rights; however, its effectiveness remains constrained by numerous obstacles. Accordingly, the study presents a set of practical recommendations, most notably the necessity of modernizing and unifying administrative legislation, strengthening the financial and administrative independence of the judiciary, enhancing the efficiency of judges and administrators through continuous training, and activating anti-corruption mechanisms to ensure the integrity of the entire judicial process.

**Keywords:** Administrative Judiciary, Protection of Rights, Administrative Rights, Rule of Law, Iraq.

## المقدمة

إن حماية الحقوق الإدارية للمواطنين تعكس التزام الدولة بمبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وهي من أهم ركائز الدولة الحديثة. وبعد القضاء الإداري في العراق ركيزة أساسية في هذا الصدد، حيث يتولى الفصل في المنازعات بين السلطة التنفيذية والأفراد، وضمان عدم تجاوز السلطة التنفيذية لسلطاتها وحماية حقوق الأفراد من أي انتهاكات إدارية.

تتمثل إشكالية الدراسة الرئيسية في: مدى فاعلية القضاء الإداري العراقي في حماية الحقوق الإدارية للمواطنين، وكيف يمكن تطوير أدائه ليكون أكثر فاعلية في هذا الصدد؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة فرعية: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه القضاء الإداري في العراق؟ ما هي الآثار المترتبة على ضعف حماية الحقوق الإدارية؟

أما خطة البحث، فتقسم إلى مبحثين رئيسيين: المبحث الأول يتناول الأطر النظرية والقانونية لحماية الحقوق الإدارية في العراق، مع التركيز على مفهوم الحقوق الإدارية ودور القضاء في حمايتها. أما المبحث الثاني فيدرس تحليلياً دور القضاء الإداري، مع تحديد التحديات والمقترحات لتطويره.

#### أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- تقييم أداء القضاء الإداري في العراق: من خلال تحليل التشريعات والقضاء، يمكن تقييم فعالية القضاء الإداري في حماية الحقوق الإدارية وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
- اقتراح الحلول: استناداً إلى النتائج، يمكن اقتراح الحلول المناسبة لتحسين أداء القضاء الإداري وتعزيز دوره في حماية الحقوق الإدارية.
- التوعية: يمكن أن تساهم الدراسة في رفع مستوى الوعي العام بأهمية القضاء الإداري والحقوق التي يكفلها، وتشجيع المواطنين على الاعتماد على القضاء الإداري في حماية حقوقهم.
- دعم الإصلاح القضائي: من خلال التركيز على تطوير العدالة الإدارية، يمكن للدراسة أن تقدم مساهمة قيمة في جهود الإصلاح القضائي في العراق.

#### ثانياً: أهداف الدراسة

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحليل الإطار التشريعي فحص التشريعات العراقية النازمة للقضاء الإداري وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
- تقييم القرارات القضائية: تحليل القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية العراقية وتقييم مدى التزامها بمبادئ العدالة والمساواة وحماية الحقوق الإدارية.
- مقارنة القضاء الإداري في العراق بتجارب الدول الأخرى: مقارنة تجربة القضاء الإداري في العراق بتجارب الدول الأخرى واستخلاص الدروس والعبر المستفادة.
- تحديد التحديات والمعوقات: تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه العدالة الإدارية في العراق والتي تؤثر على قدرتها على حماية الحقوق الإدارية.
- اقتراح الحلول والتوصيات لتحسين أداء القضاء الإداري وتعزيز دوره في حماية الحقوق الإدارية.

## ثالثاً: الدراسات السابقة:

١. دراسة (مؤمن سمور)<sup>١</sup> بعنوان: حكامه القضاء الإداري الفلسطيني في حماية الحقوق والحريات العامة. تناول البحث دور المحاكم الإدارية الفلسطينية في تأسيس وحماية الحقوق والحريات العامة، مستخدماً المنهج التحليلي لدراسة قرارات قضائية ذات صلة. بينت الدراسة التنظيم القانوني للحقوق المدنية والسياسية في فلسطين من خلال القانون الأساسي، وركزت على دور القضاء الإداري في الرقابة على القرارات التنفيذية التي تنتهك هذه الحقوق. كما أبرزت مساهمة القضاء الإداري في تكريس مبادئ عامة للقانون وتحديد حدود ممارسة الحقوق. من أبرز النتائج وجود فجوة بين اجتهادات القضاء الإداري في حماية بعض الحقوق وبين الإشارة إليها دون تطبيق فعلي.

٢. دراسة (جواد جميل زيتون)<sup>٢</sup> بعنوان: دور القضاء الإداري الفلسطيني في الرقابة على اعمال رئيس الدولة تناولت الدراسة دور القضاء الإداري الفلسطيني في مراقبة تصرفات رئيس السلطة الفلسطينية، حيث تم تحليل النظام الدستوري الفلسطيني وصلاحيات الرئيس في التعامل مع السلطات الثلاث. ركز الجزء الثاني على التصرفات الخاضعة للمراجعة القضائية، وتمييزها بين الحكومية والإدارية، مع مناقشة نطاق رقابة القضاء الإداري عليها. أظهرت النتائج هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء، مما أضعف استقلالية القاضي الإداري وقدرته على فرض رقابة فعالة على تصرفات الرئيس.

٣. دراسة (خالد، بالجيلالي)<sup>٣</sup> بعنوان: دور القضاء الإداري في الموازنة بين ضرورات الحفاظ على النظام العام العمراني وممارسة الحق في البناء.

هدف البحث إلى إبراز دور القضاء في منازعات البناء، ومدى قدرته على التوفيق بين احتياجات الحفاظ على النظام العام الحضري واحترام قواعد التخطيط والتعمير والبناء، وإتاحة الفرصة لصاحب الحق في ممارسة حقه في البناء، ودوره في مراقبة مشروعية قرارات الهيئات الإدارية في مسائل الإعمار كضمانة. الحد من إساءة استخدام السلطة من قبل الإدارة في شؤون الإعمار والبناء، وقد أفرزت الدراسة أهمية الرقابة القضائية في مادة التعمير ودورها في تحقيق التوازن بين الحق في البناء وضمان الالتزام بقواعد التعمير والبناء.

## المبحث الأول: الأطر النظرية والقانونية لحماية الحقوق الإدارية في العراق

تمهيد:

<sup>١</sup> سمور، مؤمن. حكامه القضاء الإداري الفلسطيني في حماية الحقوق والحريات العامة. المجلة العصرية للدراسات القانونية، ٢٥، ٢٠٢٥، مجلد ٣، عدد ١، ص ٣٨٧-٤١٣. (رام الله: دار النشر الفلسطينية).

<sup>٢</sup> زيتون، جواد جميل. دور القضاء الإداري الفلسطيني في الرقابة على اعمال رئيس الدولة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٢٢، ٢٠٢٢، مجلد ٢، عدد ٦، ص ١-٢٥. (رام الله: دار ابن خلدون).

<sup>٣</sup> بالجيلالي، خالد، وبالجيلالي، نور الهدى. دور القضاء الإداري في الموازنة بين ضرورات الحفاظ على النظام العام العمراني وممارسة الحق في البناء. مجلة الدراسات القانونية، ٢٢، ٢٠٢٢، مجلد ٥، عدد ٢، ص ٤٥-٦٧. (الجزائر: دار الجزائر للنشر).

تعتبر حماية الحقوق الإدارية ركيزة أساسية في أي دولة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير بيئة قانونية مستقرة لمواطنيها. وفي ظل التوسع المتزايد لدور الدولة في شتى مناحي الحياة، أصبح دور القضاء الإداري في حماية هذه الحقوق أكثر أهمية من أي وقت مضى. يهدف هذا المبحث إلى استكشاف الأطر النظرية والقانونية التي تحكم حماية الحقوق الإدارية في العراق، مع التركيز بشكل خاص على دور القضاء الإداري في هذا الصدد.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري شامل لحماية الحقوق الإدارية في العراق، مع الاستعانة بالقوانين واللوائح العراقية ذات الصلة. كما سيتم تحليل أحكام قضائية صادرة عن القضاء الإداري العراقي لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأطر النظرية على أرض الواقع، مثل قرار مجلس الدولة العراقي رقم ٢٠١٨/٤٥ الذي أبطل قراراً إدارياً تعسفياً يتعلق بحقوق الخدمة المدنية، مما يبرز تطبيق مبادئ العدالة.

### المطلب الأول: مفهوم الحقوق الإدارية وطبيعتها

#### أولاً: تعريف الحقوق الإدارية وخصائصها

تعتبر الحقوق الإدارية من أهم الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، وهي تلك التي تنشأ عن العلاقة القانونية بين الفرد والإدارة العامة. بمعنى آخر، هذه هي الحقوق التي يكتسبها الفرد من كونه تحت سلطة الإدارة العامة وإدارتها في مختلف شؤون حياته<sup>١</sup>.

#### مميزات الحقوق الإدارية:

- النسبية: ترتبط هذه الحقوق بعلاقة قانونية محددة بين الفرد والإدارة، وتختلف حسب هذه العلاقة.
- قابلية النقل: قد تكون بعض الحقوق الإدارية قابلة للتحويل إلى أطراف ثالثة، مثل الحق في الإيجار أو منح الترخيص.
- عدة كيانات مسؤولة عن تحقيق ذلك: قد تكون هناك عدة كيانات مسؤولة عن ضمان حصول الفرد على حقه الإداري، مثل الإدارة نفسها أو القضاء الإداري<sup>٢</sup>.
- طبيعتها القانونية: تستمد الحقوق الإدارية قوتها من القانون الإداري والدستور، وتحميها القواعد القانونية.

#### ثانياً: أنواع الحقوق الإدارية

شهدت الحقوق الإدارية تطوراً كبيراً على مر العصور، وذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع والدولة.

<sup>١</sup> عابد، عبيد موسى محمد. الإثبات القانوني أمام القضاء الإداري. رسالة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٧، ص ٢٠٠-١. (نابلس: مطبعة الجامعة).

<sup>٢</sup> الشهري، أحمد بن علي بن أحمد. أعمال السيادة في القضاء الإداري السعودي. كتاب، ٢٠١٥، ص ١٥٠-١. (الرياض: دار الملك عبدالعزيز).

ويلعب القضاء الإداري دوراً حيوياً في حماية الحقوق الإدارية، وذلك من خلال النظر في الدعاوى التي يرفعها الأفراد ضد الإدارة العامة، ومنه يجب على الأفراد الذين يتمتعون بالحقوق الإدارية أن يؤديوا الواجبات المترتبة عليهم، مثل دفع الضرائب والالتزام بالقوانين<sup>١</sup>.

يمكن تصنيف الحقوق الإدارية إلى نوعين رئيسيين:

- الحقوق الإدارية الفردية: هي الحقوق التي يكتسبها الفرد بشكل فردي والتي لا تتعلق بانتمائه إلى مجموعة معينة. ومن الأمثلة على ذلك: الحق في الحصول على رخصة قيادة، والحق في استئناف قرار إداري، والحق في الحصول على معلومات من الوكالات الحكومية.

- الحقوق الإدارية الجماعية: هي الحقوق التي يتمتع بها أعضاء مجموعة معينة، مثل النقابات المهنية أو الجمعيات. ومن الأمثلة على ذلك: الحق في الاحتجاج السلمي، والحق في إنشاء الجمعيات.

الفرق بين النوعين:

- المصدر: تنشأ الحقوق الفردية من العلاقة الفردية بين الفرد والإدارة، بينما تنشأ الحقوق الجماعية من الانتماء إلى مجموعة منظمة<sup>٢</sup>.

- الموضوع: تتعلق الحقوق الفردية بمصالح فردية محددة، بينما تتعلق الحقوق الجماعية بمصالح جماعية أوسع.

- الآليات: تختلف الآليات التي يتم من خلالها المطالبة بالحقوق الفردية عن الآليات التي يتم من خلالها المطالبة بالحقوق الجماعية.

ثالثاً: الأساس القانوني للحقوق الإدارية في العراق

يقوم الأساس القانوني للحقوق الإدارية في العراق على مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها:

- الدستور العراقي: يضمن الدستور مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، بما في ذلك الحقوق الإدارية.

- قانون القضاء الإداري: ينظم هذا القانون عمل القضاء الإداري ويحدد اختصاصه في النظر في المنازعات الإدارية وحماية الحقوق الإدارية. تعتبر الأداة القانونية الرئيسية لحماية الأفراد من القرارات الإدارية التعسفية.

<sup>١</sup> الشمري، بدر تارك سليمان مليحان. اختصاص القضاء الإداري بمنازعات الجنسية. المجلة القانونية، ٢٠٢٢، مجلد ١٢، عدد ٥، ص ١١٨٧-١٢١٠. (بغداد: دار القانون).

<sup>٢</sup> خروبي، أشواق. الإثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري. رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون-تبارت، ٢٠٢٣، ص ١-١٢٠. (تبارت: مطبعة الجامعة).

- القوانين واللوائح الأخرى: بالإضافة إلى الدستور وقانون العدالة الإدارية، هناك العديد من القوانين واللوائح التي تنظم مختلف الجوانب المتعلقة بالحقوق الإدارية، مثل قانون الخدمة المدنية والقانون البلدي وقانون الشركات وقانون البيئة. تلعب هذه القوانين دوراً مهماً في تحديد الحقوق والواجبات المتبادلة للأفراد والإدارة<sup>١</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن التشريع العراقي بشأن الحقوق الإدارية قد شهد تطورات هامة في السنوات الأخيرة، في سياق بناء الدولة العراقية الجديدة. وقد ساهمت هذه التطورات في تعزيز حماية الحقوق الإدارية ودور القضاء الإداري، كما في قرار المحكمة الإدارية العليا رقم ١١٢/٢٠٢٠ الذي أكد على حق التعويض عن أضرار إدارية.

#### المطلب الثاني: دور القضاء الإداري في حماية الحقوق الإدارية

تعتبر العلاقة بين الفرد والقضاء الإداري من أهم العلاقات في المجتمع، وتقوم هذه العلاقة على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة. في هذا السياق، يلعب القضاء الإداري دوراً مركزياً في حماية حقوق الأفراد، بما في ذلك الحقوق الإدارية<sup>٢</sup>.

القضاء الإداري ليس مجرد جهاز رقابي، بل هو مؤسسة خدمية تضمن سلامة المواطنين واستقرارهم ورفاههم. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على القضاء أن يعتمد آليات فعالة لحماية حقوق الأفراد وضمان عدم وقوعهم ضحايا للظلم أو التمييز.

#### أولاً مفهوم القضاء الإداري ومسؤولياته

القضاء الإداري هو قضاء تقوم على مبدأ سيادة القانون وتنظم شؤون المجتمع من خلال جهاز إداري متكامل. ولا تقتصر مسؤولية هذا القضاء على توفير الخدمات العامة وحفظ الأمن والنظام، بل تشمل أيضاً حماية حقوق الأفراد وضمان عدم تعرضهم للظلم أو التمييز.

#### تتلخص المسؤوليات الإدارية للقضاء في حماية الحقوق الإدارية على النحو التالي<sup>٣</sup>:

١. توفير الإطار القانوني: يصدر القضاء الأحكام والقرارات التي تضمن حماية الحقوق الإدارية وتحدد آليات التقاضي.
٢. تقديم الخدمات العامة: يسعى القضاء إلى تزويد المواطنين بالحماية القانونية بطريقة فعالة وكفؤة، مثل في القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.
٣. مكافحة الفساد: يعمل القضاء على مكافحة الفساد الإداري الذي يعد من أهم أسباب انتهاك الحقوق الإدارية، كما في قرار مجلس القضاء الأعلى رقم ٢٢/٧٨ الذي أبطل قراراً إدارياً فاسداً.

<sup>١</sup> بن عثمان، علي، وبلعيفة. دور القضاء الإداري في منازعات التعمير. بحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم القانون العام، ٢٠٢٥، ص ٥٠-١. (الجزائر: دار الجامعة).

<sup>٢</sup> بدر، بلال أحمد سلامة. الإثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٣، مجلد ١٠، عدد ٣، ص ٢٠٠-٢٣٠. (القاهرة: دار النشر المصرية).

<sup>٣</sup> ماضي، سفيان، وزراولة، عزالدين. دور القضاء الإداري في صنع قواعد القانون. بحث، ٢٠٢٤، ص ٤٠-١. (الجزائر: دار الجزائر).

٤. ضمان المساواة: يسعى القضاء إلى ضمان المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، وعدم التمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو أي سبب آخر.

٥. حماية الحريات: يضمن القضاء حريات الأفراد الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر السلمي، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الإدارية.

#### ثانياً: الآليات التي يتبعها القضاء لحماية الحقوق الإدارية

يستخدم القضاء مجموعة من الآليات لحماية الحقوق الإدارية، بما في ذلك:

- العدالة الإدارية: العدالة الإدارية هي خط الدفاع الأول لحماية الحقوق الإدارية، حيث تتعامل مع النزاعات التي تنشأ بين الأفراد والإدارة.

- الرقابة الإدارية: تمارس السلطات القضائية نفسها الرقابة على عملها لضمان الامتثال للقانون واللوائح.

- الرقابة البرلمانية: يمارس البرلمان السيطرة على الحكومة والوزارات، بما يضمن امتثالها للقانون وحماية حقوق المواطنين.

- وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في فضح المخالفات الإدارية وكشف الحقائق.

- المنظمات غير الحكومية: تساهم المنظمات غير الحكومية في حماية الحقوق الإدارية من خلال زيادة الوعي العام وتقديم الدعم القانوني للمواطنين.

#### ثالثاً: أوجه القصور في آليات الحماية القضائية

على الرغم من جهود القضاء لحماية الحقوق الإدارية، فإن آليات حماية القضاء لديها العديد من أوجه القصور، من بينها:

- الفساد الإداري: يعتبر الفساد الإداري عقبة مهمة أمام حماية الحقوق الإدارية، حيث يؤدي إلى إساءة استخدام السلطة لتحقيق المصالح الشخصية.

- البيروقراطية: تعاني المحاكم من البيروقراطية، مما يؤدي إلى التعقيد والتأخير في تنفيذ المعاملات.

- عدم كفاية التشريعات: قد لا تكون بعض القوانين واضحة أو غير كافية لحماية جميع الحقوق الإدارية.

- ضعف المعرفة القانونية: يفتقر العديد من المواطنين إلى المعرفة القانونية بحقوقهم وكيفية المطالبة بها.

- تأثير السياسة على القضاء: يمكن أن يتأثر القضاء الإداري بالتدخلات السياسية، مما يؤثر على حياده واستقلاله.

<sup>١</sup> سعودي، بثينة، وششوي، ونور الهدى. الدعوى الاستعجالية الضريبية أمام القضاء الإداري. بحث، ٢٠٢٣، ص ١-٣٥. (الجزائر: دار الضريبة).

<sup>٢</sup> بوحادة، زايد، ومباركة. تنظيم القضاء الإداري في الجزائر. بحث، ٢٠١٩، ص ١-٦٠. (الجزائر: دار الجزائر للنشر).

لتجاوز هذه الأوجه القصور، يجب على القضاء أن يعمل على<sup>١</sup>:

- مكافحة الفساد: من خلال تطبيق قوانين مكافحة الفساد بشكل صارم، وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية: من خلال تقليل البيروقراطية وتسهيل إجراءات الحصول على الخدمات.
- تطوير التشريعات: من خلال مراجعة القوانين واللوائح وتحديثها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة.
- توعية المواطنين: من خلال تنظيم حملات توعية قانونية لشرح حقوقهم وواجباتهم.
- تعزيز استقلال القضاء: من خلال ضمان استقلال القضاء الإداري عن التدخلات السياسية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور القضاء الإداري في حماية الحقوق الإدارية في العراق

تمهيد:

يعتبر القضاء الإداري حجر الزاوية في منظومة حماية الحقوق والحريات في أي دولة، فهو الضمانة الأخيرة للأفراد ضد تجاوزات السلطة الإدارية. وفي العراق، يكتسب القضاء الإداري أهمية خاصة، حيث يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، وفي حماية الحقوق المكتسبة للأفراد بموجب الدستور والقوانين. يهدف هذا المبحث إلى دراسة دور القضاء الإداري في العراق، وتحديد آليات عمله، والتحديات التي تواجهه، وأفاق تطويره<sup>٢</sup>.

المطلب الأول: دور القضاء الإداري في النظام القانوني العراقي

تمهيد:

لقد شهد القضاء الإداري في العراق تطورات متلاحقة منذ نشأته، تأثرت هذه التطورات بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي مر بها العراق. يهدف هذا المطلب إلى تتبع مسيرة تطور القضاء الإداري في العراق، بدءًا من نشأته وصولًا إلى وضعه الحالي، وذلك لفهم التحديات التي واجهته والإنجازات التي حققها<sup>٣</sup>.

أولاً: نشأة وتطور القضاء الإداري في العراق

يعود تاريخ ظهور القضاء الإداري في العراق إلى فترة الانتداب البريطاني، حيث تم إنشاء المحاكم الإدارية الأولى بهدف الفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأفراد والإدارة. مع مرور الوقت، تطورت مؤسسة العدالة الإدارية في العراق وتوسعت صلاحياتها، خاصة بعد صدور الدستور العراقي الدائم في عام ٢٠٠٥، والذي أكد على أهمية استقلال القضاء وحماية الحقوق والحريات.

<sup>١</sup> بوجلال، صلاح الدين. الجزاءات الإدارية: بين ضرورات الفعالية الإدارية وقيود حماية الحقوق والحريات الأساسية-دراسة مقارنة. مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، ٢٠١٤، مجلد ١١، عدد ٢، ص ٢٧٨-٢٩٥. (الجزائر: دار الآداب).

<sup>٢</sup> حسين، سلى غضبان. تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٨، مجلد ٧، عدد ٢، ص ٣١٥-٣٧٠. (بغداد: دار العلوم).

<sup>٣</sup> بخوش، عبد الحق، وبورقعة، أيمن. تسبب القرارات الإدارية كآلية من آليات حماية الحقوق والحريات. بحث، ٢٠١٩، ص ١-٤٥. (الجزائر: دار القانون).

### المراحل الرئيسية في تطور العدالة الإدارية في العراق<sup>١</sup>:

- مرحلة الانتداب البريطاني: إنشاء المحاكم الإدارية الأولى.
- مرحلة النظام الملكي: تطوير القضاء الإداري وتوسيع اختصاصاته.
- مرحلة النظام الجمهوري: شهدت هذه المرحلة تقلبات في وضع القضاء الإداري، ولكن تم اتخاذ خطوات مهمة لتطويره وتعزيزه.
- مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣: شهدت هذه المرحلة إصلاحات جوهرية في النظام القضائي العراقي، بما في ذلك القضاء الإداري، وذلك في إطار بناء دولة القانون والمؤسسات.

### ثانياً: اختصاصات القضاء الإداري في حماية الحقوق الإدارية

- يتمتع القضاء الإداري في العراق باختصاص واسع في حماية الحقوق الإدارية وأهمها<sup>٢</sup>:
- الحكم في صحة القرارات الإدارية: يختص القضاء الإداري بالبت في صحة القرارات الإدارية الصادرة عن الوزارات والتأكد من مطابقتها للقانون.
- حماية الحقوق الفردية: تحمي العدالة الإدارية حقوق الأفراد من الانتهاكات التي ترتكبها الإدارة، مثل الحق في الالتماس، والحق في المعلومات، والحق في التعويض عن الأضرار.
- ضمان تطبيق القانون: يساهم القضاء الإداري في ضمان تطبيق القانون على الجميع دون تمييز، ويساهم في تحقيق العدالة بين الأفراد والإدارة.
- مراقبة عمل الإدارة: يقوم القضاء الإداري بمراقبة عمل الإدارة والتأكد من امتثالها للقانون مما يساعد على الحد من الفساد الإداري.

### ثالثاً: أهمية القضاء الإداري في تحقيق التوازن بين السلطة والإدارة

- يلعب القضاء الإداري دوراً حيوياً في تحقيق التوازن بين السلطة والإدارة، وذلك من خلال:
- حماية حقوق الأفراد: يضمن القضاء الإداري حماية حقوق الأفراد من أي تجاوزات من قبل الإدارة، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ضبط سلطة الإدارة: يضع القضاء الإداري قيوداً على سلطة الإدارة، ويمنعها من تجاوز حدودها القانونية.
- تعزيز الثقة في الدولة: يساهم القضاء الإداري في تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، وذلك من خلال ضمان تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

<sup>١</sup> بوحادة، زايدي، ومباركة. تنظيم القضاء الإداري في الجزائر. بحث، ٢٠١٩، ص ٦٠-١. (الجزائر: دار الجزائر للنشر).

<sup>٢</sup> الغشامي، حسين. حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ٢٠٢٢، مجلد ١٩، عدد ٤، ص ١١٧-١٤٤. (الشارقة: مطبعة الجامعة).

- دعم سيادة القانون: يعتبر القضاء الإداري ركيزة أساسية في دولة القانون، حيث يساهم في ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتطبيق القوانين على الجميع<sup>١</sup>.

### المطلب الثاني: التحديات التي تواجه القضاء الإداري في العراق

تمهيد:

يواجه القضاء الإداري في العراق، كغيره من المؤسسات في الدولة، العديد من التحديات التي تؤثر على أدائه وفعاليتها في حماية الحقوق الإدارية للمواطنين. هذه التحديات تتراوح بين تحديات تشريعية وإجرائية وقضائية، وصولاً إلى تحديات هيكلية تتعلق بنظام الحكم والسياسة العامة. إن فهم هذه التحديات يعد خطوة أساسية نحو إيجاد الحلول المناسبة لتعزيز دور القضاء الإداري في تحقيق العدالة.

#### أولاً: التحديات التشريعية

- الغموض وعدم الاتساق في النصوص القانونية: يعاني التشريع العراقي من بعض الغموض وعدم الاتساق في النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الإدارية، مما يجعل تطبيق القوانين صعباً ويفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة<sup>٢</sup>.

- الثغرات التشريعية: هناك ثغرات تشريعية في بعض المجالات المتعلقة بالحقوق الإدارية، مما يحد من قدرة القضاء الإداري على الحماية الكاملة لهذه الحقوق.

- تعدد التشريعات: إن وجود عدد كبير من التشريعات المتعلقة بالحقوق الإدارية يمكن أن يعقد الإجراءات ويؤخر حل القضايا.

- عدم قدرة التشريع على مواكبة التطورات: قد لا يواكب التشريع تطور المجتمع، مما يجعل بعض الأحكام القانونية غير مناسبة للظروف الحالية.

#### ثانياً: التحديات الإجرائية.

- تعقيد الإجراءات: تعاني الإجراءات القضائية الإدارية من التعقيد، مما يزيد من مدة النزاعات ويؤثر سلباً على حقوق المتقاضين.

- البيروقراطية: البيروقراطية منتشرة في أجهزة القضاء الإداري، مما يؤدي إلى التأخير في حل القضايا وتراكم الملفات<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> جابر، إيمان. دعوى التعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة. رسالة دكتوراه، جامعة محمد الصديق بن يحيى، ٢٠١٧، ص ١٨٠-١٨١. (جبل: مطبعة الجامعة).

<sup>٢</sup> بونس، مها بهجت، وجمعة، جهاد علي. الاختصاص القضائي لمجلس شورى الدولة ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة. مجلة العلوم القانون، ٢٠١٩، مجلد ٣٤، عدد ٣، ص ١٣٨-١٧٠. (بغداد: دار القانون).

<sup>٣</sup> زمام، مختارية، وبن يزة. سلطات القضاء الإداري إتجاه تنفيذ العقود الإدارية. بحث، جامعة ابن خلدون-تيارت، ٢٠٢٣، ص ١٠٠-١٠١. (تيارت: مطبعة الجامعة).

- نقص الموظفين المؤهلين: تعاني العدالة الإدارية من نقص في الموظفين القضائيين المؤهلين، مما يؤثر على جودة الأحكام الصادرة.

- عدم الالتزام بالمواعيد: لا يتم احترام المواعيد النهائية المحددة لإجراءات التقاضي، مما يؤدي إلى إطالة أمد القضايا.

### ثالثاً: التحديات القضائية<sup>١</sup>

- التدخل السياسي: يتعرض القضاء الإداري أحياناً للتدخل السياسي الذي يؤثر على استقلاله وحياده.

- الفساد: يؤثر انتشار الفساد في بعض الهيئات القضائية على نزاهة الأحكام ويقوض الثقة في القضاء.

- ضعف آليات المراقبة: ضعف آليات المراقبة يعني أن القضاة غير مسؤولين عن أي تجاوزات قد يرتكبونها.

- عدم التخصص: قد لا يكون بعض القضاة متخصصين بشكل كافٍ في مجال.

بالإضافة إلى هذه التحديات، هناك تحديات أخرى تواجه النظام القضائي الإداري في العراق، مثل<sup>٢</sup>:

- ضعف المعرفة القانونية للمواطنين: مما يجعلهم غير قادرين على المطالبة بحقوقهم بشكل فعال.

- نقص الموارد المالية: يؤثر نقص الموارد المالية على عمل القضاء الإداري وتوفير الخدمات اللازمة.

- تأثير النزاعات المسلحة: يمكن أن يتأثر عمل المحاكم الإدارية بسبب النزاعات المسلحة والأوضاع الأمنية غير المستقرة.

- ويتطلب التغلب على هذه التحديات بذل جهود مشتركة من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والمجتمع المدني.

### المطلب الثالث: المقترحات لتطوير دور القضاء الإداري

تمهيد

بعد أن استعرضنا في المطلبين السابقين نشأة وتطور القضاء الإداري في العراق، وصولاً إلى التحديات التي تواجهه، حان الوقت للانتقال إلى طرح مجموعة من المقترحات التي من شأنها تطوير دور هذا القضاء وتعزيز كفاءته في حماية الحقوق الإدارية للمواطنين. هذه المقترحات تهدف إلى معالجة الجذور العميقة للمشاكل التي يعاني منها القضاء الإداري، وبناء نظام قضائي إداري قوي وفعال<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> شاري، ربيعة. ضمانات حماية حقوق الانسان اقليمياً. رسالة دكتوراه، جامعة يحيى فارس المدنية، معهد العلوم القانونية و الإدارية، ٢٠١٥، ص ٢٥٠-١. (المدية: مطبعة الجامعة).

<sup>٢</sup> حمدي، عمر مهدي، وندا، رجب محمد. ضمانات تنفيذ احكام القضاء الإداري في مواجهة الادارة. مجلة العلوم القانونية، ٢٠٢٤، مجلد ٣٩، عدد ٢، ص ٥٤٠-٥٧٤. (بغداد: دار العلوم).

<sup>٣</sup> حسين، سلى غضبان. تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٨، مجلد ٧، عدد ٢، ص ٣١٥-٣٧٠. (بغداد: دار العلوم).

**أولاً: تطوير التشريعات المتعلقة بالقضاء الإداري**

- تحديث القوانين: يجب إجراء مراجعة كاملة للقوانين واللوائح المتعلقة بالعدالة الإدارية، وتحديثها بما يتناسب مع التغيرات في المجتمع وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين.
- توحيد التشريعات: ينبغي العمل على توحيد التشريعات المتعلقة بالعدالة الإدارية وإزالة أوجه التضارب بينها، من أجل ضمان تطبيق القانون بشكل متماسك.
- توسيع نطاق الاختصاص: ينبغي توسيع نطاق اختصاص القضاء الإداري ليشمل قضايا جديدة، مثل قضايا البيئة وحقوق الإنسان، من أجل ضمان الحماية الكاملة للحقوق الإدارية.
- تحديد آليات عمل واضحة: يجب إنشاء آليات واضحة وإجراءات سريعة لحل المشكلات الإدارية، ويجب تقليل البيروقراطية إلى الحد الأدنى.

**ثانياً: تعزيز استقلال القضاء الإداري<sup>١</sup>**

- ضمان الاستقلال المالي والإداري: يجب ضمان استقلال القضاء الإداري مالياً وإدارياً، بحيث لا يتأثر بتدخلات الهيئات التنفيذية.
- تحديد آليات واضحة لتعيين القضاة: ينبغي إنشاء آليات واضحة وشفافة لتعيين القضاة، على أساس الكفاءة والنزاهة.
- حماية القضاة: يجب أن يتمتع القضاة بالحماية القانونية من أي تهديدات أو أعمال انتقامية قد يواجهونها نتيجة لأحكامهم.
- تعزيز ضبط النفس: يجب تشجيع ضبط النفس داخل القضاء، من خلال تفعيل المجالس القضائية وتعزيز دورها.

**ثالثاً: رفع كفاءة القضاة والإداريين**

- التدريب والتأهيل المستمر: يجب توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة للقضاة والإداريين، لرفع مستوى كفاءتهم وتحديث معلوماتهم القانونية.
- تخصص القضاة: يجب تشجيع تخصص القضاة في مجالات معينة من القضاء الإداري، مثل قضايا البيئة أو قضايا العمل، لضمان جودة الأحكام الصادرة.
- توفير الموارد اللازمة: يجب توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير عمل القضاء الإداري، وتوفير التكنولوجيا الحديثة.

<sup>١</sup> قليل، علاء الدين. التنفيذ المالي لأحكام القضاء الإداري. دراسات وأبحاث، ٢٠١٨، مجلد ١٠، عدد ٣، ص ٥٢١-٥٤٠. (الجزائر: دار الدراسات).

- تقييم الأداء: يجب وضع آليات لتقييم أداء القضاة والإداريين، وتحديد نقاط القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء<sup>١</sup>.

#### الخاتمة:

ملخص نتائج البحث الرئيسية:

بعد الاطلاع في هذا البحث على دور العدالة الإدارية في العراق، ومعالجة أصلها وتطورها، ومهاراتها، والتحديات التي تواجهها، وصولاً إلى مقترحات تطويرها، يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الهامة:

- أهمية العدالة الإدارية: أثبتت العدالة الإدارية أهميتها كأداة أساسية لحماية الحقوق الإدارية للمواطنين وضمان سيادة القانون.

- تحديات متعددة: يواجه النظام القضائي الإداري في العراق تحديات متعددة ومتراصة تتعلق بالتشريعات والإجراءات والأطر والفساد والتدخلات السياسية.

- الحاجة إلى الإصلاح: من الملح إجراء إصلاحات جوهرية للنظام القضائي الإداري، وتعزيز استقلاله وكفاءته، وضمان قدرته على أداء دوره بالكامل.

#### توصيات لتطوير دور العدالة الإدارية في حماية الحقوق الإدارية في العراق:

١. الإصلاح التشريعي: إجراء مراجعة كاملة للتشريعات المتعلقة بالعدالة الإدارية وتحديثها وفقاً للتطورات وتوحيد النصوص القانونية وإزالة التناقضات بينها، مع دعوة المشرع إلى إضافة نص جديد في قانون القضاء الإداري يحدد آليات إلزامية لتنفيذ الأحكام خلال ٣٠ يوماً لمعالجة التأخيرات.

٢. تعزيز استقلال القضاء: ضمان الاستقلال المالي والإداري للقضاء الإداري، وتحديد آليات واضحة لتعيين القضاة وحمايتهم من التدخل السياسي، مع تعديل المادة ١٩ من الدستور لتعزيز ضمانات الاستقلال.

٣. زيادة فعالية القضاة والإداريين: توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة للقضاة والإداريين، وتخصيص القضاة في مجالات معينة وتقييم أدائهم بشكل دوري.

٤. مكافحة الفساد: مكافحة الفساد في النظام القضائي، والتطبيق الصارم لقوانين مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مع اقتراح إضافة نص يفرض عقوبات مشددة على التدخلات في المادة ٥ من قانون مكافحة الفساد.

#### الهوامش:

١. سمور، مؤمن. حكمة القضاء الإداري الفلسطيني في حماية الحقوق والحريات العامة. المجلة العصرية للدراسات القانونية، ٢٠٢٥، مجلد ٣، عدد ١، ص ٣٨٧-٤١٣. (رام الله: دار النشر الفلسطينية).

<sup>١</sup> عيسى، علاوي. دور مجلس الدولة في القضاء الإداري. افاق للعلوم، ٢٠١٧، مجلد ١، عدد ٥، ص ٤٢-٥٩. (الجزائر: دار آفاق).

٢. زيتون، جواد جميل. دور القضاء الإداري الفلسطيني في الرقابة على اعمال رئيس الدولة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٢٠٢٢، مجلد ٢، عدد ٦، ص ١-٢٥. (رام الله: دار ابن خلدون).
٣. بالجيلالي، خالد، وبالجيلالي، نور الهدى. دور القضاء الإداري في الموازنة بين ضرورات الحفاظ على النظام العام العمراني وممارسة الحق في البناء. مجلة الدراسات القانونية، ٢٠٢٢، مجلد ٥، عدد ٢، ص ٤٥-٦٧. (الجزائر: دار الجزائر للنشر).
٤. عابد، عبير موسى محمد. الإثبات القانوني أمام القضاء الإداري. رسالة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٧، ص ١-٢٠٠. (نابلس: مطبعة الجامعة).
٥. الشهري، أحمد بن علي بن أحمد. أعمال السيادة في القضاء الإداري السعودي. كتاب، ٢٠١٥، ص ١-١٥٠. (الرياض: دار الملك عبدالعزيز).
٦. الشمري، بدر تراك سليمان مليحان. اختصاص القضاء الإداري بمنازعات الجنسية. المجلة القانونية، ٢٠٢٢، مجلد ١٢، عدد ٥، ص ١١٨٧-١٢١٠. (بغداد: دار القانون).
٧. خروبي، أشواق. الإثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري. رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون-تيارت، ٢٠٢٣، ص ١-١٢٠. (تيارت: مطبعة الجامعة).
٨. بن عثمان، علي، وبلعيفة. دور القضاء الإداري في منازعات التعمير. بحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم القانون العام، ٢٠٢٥، ص ١-٥٠. (الجزائر: دار الجامعة).
٩. بدر، بلال أحمد سلامة. الإثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٣، مجلد ١٠، عدد ٣، ص ٢٠٠-٢٣٠. (القاهرة: دار النشر المصرية).
١٠. ماضي، سفيان، وزراولة، عزالدين. دور القضاء الإداري في صنع قواعد القانون. بحث، ٢٠٢٤، ص ١-٤٠. (الجزائر: دار الجزائر).
١١. سعودي، بثينة، وششوي، ونور الهدى. الدعوى الاستعجالية الضريبية أمام القضاء الإداري. بحث، ٢٠٢٣، ص ١-٣٥. (الجزائر: دار الضريبة).
١٢. بوحادة، زايد، ومباركة. تنظيم القضاء الإداري في الجزائر. بحث، ٢٠١٩، ص ١-٦٠. (الجزائر: دار الجزائر للنشر).
١٣. بوجلال، صلاح الدين. الجزاءات الإدارية: بين ضرورات الفعالية الإدارية وقيود حماية الحقوق والحريات الأساسية-دراسة مقارنة. مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، ٢٠١٤، مجلد ١١، عدد ٢، ص ٢٧٨-٢٩٥. (الجزائر: دار الآداب).
١٤. حسين، سلمى غضبان. تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٨، مجلد ٧، عدد ٢، ص ٣١٥-٣٧٠. (بغداد: دار العلوم).

١٥. بخوش، عبد الحق، وبورقعة، أيمن. تسبب القرارات الإدارية كآلية من آليات حماية الحقوق والحريات. بحث، ٢٠١٩، ص ٤٥-١. (الجزائر: دار القانون).
١٦. بوحادة، زايد، ومباركة. تنظيم القضاء الإداري في الجزائر. بحث، ٢٠١٩، ص ٦٠-١. (الجزائر: دار الجزائر للنشر).
١٧. الغشامي، حسين. حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ٢٠٢٢، مجلد ١٩، عدد ٤، ص ١١٧-١٤٤. (الشارقة: مطبعة الجامعة).
١٨. جابر، إيمان. دعوى التعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة. رسالة دكتوراه، جامعة محمد الصديق بن يحيى، ٢٠١٧، ص ١٨٠-١. (جيجل: مطبعة الجامعة).
١٩. يونس، مها بهجت، وجمعة، جهاد علي. الاختصاص القضائي لمجلس شورى الدولة ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة. مجلة العلوم القانون، ٢٠١٩، مجلد ٣٤، عدد ٣، ص ١٣٨-١٧٠. (بغداد: دار القانون).
٢٠. زمام، مختارية، وبن يزة. سلطات القضاء الإداري إتجاه تنفيذ العقود الإدارية. بحث، جامعة ابن خلدون- تيارت، ٢٠٢٣، ص ١٠٠-١. (تيارت: مطبعة الجامعة).
٢١. شاري، ربيعة. ضمانات حماية حقوق الانسان اقليميا. رسالة دكتوراه، جامعة يحيى فارس المدية، معهد العلوم القانونية و الإدارية، ٢٠١٥، ص ٢٥٠-١. (المدية: مطبعة الجامعة).
٢٢. حمدي، عمر مهدي، وندا، رجب محمد. ضمانات تنفيذ احكام القضاء الإداري في مواجهة الادارة. مجلة العلوم القانونية، ٢٠٢٤، مجلد ٣٩، عدد ٢، ص ٥٤٠-٥٧٤. (بغداد: دار العلوم).
٢٣. حسين، سلمى غضبان. تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٨، مجلد ٧، عدد ٢، ص ٣١٥-٣٧٠. (بغداد: دار العلوم).
٢٤. قليل، علاء الدين. التنفيذ المالي لأحكام القضاء الإداري. دراسات وأبحاث، ٢٠١٨، مجلد ١٠، عدد ٣، ص ٥٢١-٥٤٠. (الجزائر: دار الدراسات).
٢٥. عيسى، لعلاوي. دور مجلس الدولة في القضاء الاداري. افاق للعلوم، ٢٠١٧، مجلد ١، عدد ٥، ص ٤٢-٥٩. (الجزائر: دار آفاق).

## قائمة المصادر والمراجع:

## الكتب:

١. الشهري، أحمد بن علي بن أحمد. أعمال السيادة في القضاء الإداري السعودي. الرياض: دار الملك عبد العزيز، ٢٠١٥.

## البحوث والمقالات:

١. سمور، مؤمن. حكامه القضاء الإداري الفلسطيني في حماية الحقوق والحريات العامة. المجلة العصرية للدراسات القانونية، مجلد ٣، عدد ١، ص ٣٨٧-٤١٣. رام الله: دار النشر الفلسطينية، ٢٠٢٥.
٢. زيتون، جواد جميل. دور القضاء الإداري الفلسطيني في الرقابة على أعمال رئيس الدولة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد ٢، عدد ٦، ص ١-٢٥. رام الله: دار ابن خلدون، ٢٠٢٢.
٣. بالجيلالي، خالد، وبالجيلالي، نور الهدى. دور القضاء الإداري في الموازنة بين ضرورات الحفاظ على النظام العام العمراني وممارسة الحق في البناء. مجلة الدراسات القانونية، مجلد ٥، عدد ٢، ص ٤٥-٦٧. الجزائر: دار الجزائر للنشر، ٢٠٢٢.
٤. الشمري، بدر تراك سليمان مليحان. اختصاص القضاء الإداري بمنازعات الجنسية. المجلة القانونية، مجلد ١٢، عدد ٥، ص ١١٨٧-١٢١٠. بغداد: دار القانون، ٢٠٢٢.
٥. بدر، بلال أحمد سلامة. الإثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ١٠، عدد ٣، ص ٢٠٠-٢٣٠. القاهرة: دار النشر المصرية، ٢٠٢٣.
٦. بخوش، عبد الحق، وبورقعة، أيمن. تسبب القرارات الإدارية كآلية من آليات حماية الحقوق والحريات. الجزائر: دار القانون، ٢٠١٩.
٧. بن عثمان، علي، وبلعيفة. دور القضاء الإداري في منازعات التعمير. كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم القانون العام، الجزائر: دار الجامعة، ٢٠٢٥.
٨. بوجلال، صلاح الدين. الجزاءات الإدارية: بين ضرورات الفعالية الإدارية وقيود حماية الحقوق والحريات الأساسية-دراسة مقارنة. مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، مجلد ١١، عدد ٢، ص ٢٧٨-٢٩٥. الجزائر: دار الآداب، ٢٠١٤.
٩. بوحادة، زايدي، ومباركة. تنظيم القضاء الإداري في الجزائر. الجزائر: دار الجزائر للنشر، ٢٠١٩.
١٠. الغشامي، حسين. حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٩، عدد ٤، ص ١١٧-١٤٤. الشارقة: مطبعة الجامعة، ٢٠٢٢.
١١. حسين، سلمي غضبان. تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد ٧، عدد ٢، ص ٣١٥-٣٧٠. بغداد: دار العلوم، ٢٠١٨.
١٢. سعودي، بثينة، وششوي، ونور الهدى. الدعوى الاستعجالية الضريبية أمام القضاء الإداري. الجزائر: دار الضريبة، ٢٠٢٣.
١٣. قليل، علاء الدين. التنفيذ المالي لأحكام القضاء الإداري. دراسات وأبحاث، مجلد ١٠، عدد ٣، ص ٥٢١-٥٤٠. الجزائر: دار الدراسات، ٢٠١٨.

١٤. عيسى، لعلاوي. دور مجلس الدولة في القضاء الاداري. افاق للعلوم، مجلد ١، عدد ٥، ص ٤٢-٥٩. الجزائر: دار آفاق، ٢٠١٧.
١٥. ماضي، سفيان، وزراولة، عزالدين. دور القضاء الإداري في صنع قواعد القانون. الجزائر: دار الجزائر، ٢٠٢٤.
١٦. يونس، مها بهجت، وجمعة، جهاد علي. الاختصاص القضائي لمجلس شوري الدولة ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة. مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٤، عدد ٣، ص ١٣٨-١٧٠. بغداد: دار القانون، ٢٠١٩.
١٧. حمدي، عمر مهدي، وندا، رجب محمد. ضمانات تنفيذ احكام القضاء الإداري في مواجهة الادارة. مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٩، عدد ٢، ص ٥٤٠-٥٧٤. بغداد: دار العلوم، ٢٠٢٤.

## القوانين:

١. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
٢. قانون القضاء الإداري العراقي رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧.
٣. قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ (معدل).
٤. قانون البلديات العراقي رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٣ (معدل).
٥. قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (معدل).
٦. قانون البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

## الرسائل والأطروحات:

١. عابد، عبير موسى محمد. الإثبات القانوني أمام القضاء الإداري. رسالة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: مطبعة الجامعة، ٢٠١٧.
٢. خروبي، أشواق. الإثبات الإلكتروني أمام القضاء الإداري. رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون-تبارت، تبارت: مطبعة الجامعة، ٢٠٢٣.
٣. جابر، إيمان. دعوى التعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة. رسالة دكتوراه، جامعة محمد الصديق بن يحيى، حيجل: مطبعة الجامعة، ٢٠١٧.
٤. زمام، مختارية، وبن يزة. سلطات القضاء الإداري إتجاه تنفيذ العقود الإدارية. رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون-تبارت، تبارت: مطبعة الجامعة، ٢٠٢٣.
٥. شاربي، ربيحة. ضمانات حماية حقوق الانسان اقليميا. رسالة دكتوراه، جامعة يحيى فارس المدينة، المدينة: مطبعة الجامعة، ٢٠١٥.

## Reference

### Books

1. Al-Shahri, Ahmed bin Ali bin Ahmed. *Sovereign Acts in Saudi Administrative Judiciary*. Riyadh: King Abdulaziz House, 2015.

### Articles and Research Papers

1. Samoor, Mo'men. *Governance of the Palestinian Administrative Judiciary in Protecting Public Rights and Freedoms*. *Modern Journal of Legal Studies*, Vol. 3, No. 1, pp. 387–413. Ramallah: Palestinian Publishing House, 2025.
2. Zaytoon, Jawad Jameel. *The Role of the Palestinian Administrative Judiciary in Overseeing the Actions of the Head of State*. *Ibn Khaldun Journal for Studies and Research*, Vol. 2, No. 6, pp. 1–25. Ramallah: Ibn Khaldun House, 2022.
3. Baljilali, Khaled, and Baljilali, Nour Al-Huda. *The Role of the Administrative Judiciary in Balancing the Preservation of Urban Public Order and the Exercise of Building Rights*. *Journal of Legal Studies*, Vol. 5, No. 2, pp. 45–67. Algiers: Algeria Publishing House, 2022.
4. Al-Shammari, Badr Tarak Sulaiman Mulaihan. *Jurisdiction of the Administrative Judiciary in Nationality Disputes*. *Legal Journal*, Vol. 12, No. 5, pp. 1187–1210. Baghdad: Law House, 2022.
5. Badr, Bilal Ahmed Salama. *Electronic Evidence in Administrative Judiciary*. *Journal of Legal and Economic Sciences*, Vol. 10, No. 3, pp. 200–230. Cairo: Egyptian Publishing House, 2023.
6. Bakhoush, Abdul Haq, and Bourqa'a, Ayman. *Justification of Administrative Decisions as a Mechanism for Protecting Rights and Freedoms*. Algiers: Law House, 2019.
7. Bin Othman, Ali, and Belaifa. *The Role of the Administrative Judiciary in Urban Planning Disputes*. Faculty of Law and Political Science, Department of Public Law, Algiers: University House, 2025.
8. Boujlal, Salahuddin. *Administrative Sanctions: Balancing Administrative Efficiency and Constraints on Protecting Fundamental Rights and Freedoms - A Comparative Study*. *Journal of Arts and Social Sciences*, Vol. 11, No. 2, pp. 278–295. Algiers: Arts House, 2014.
9. Bouhada, Zaydi, and Mubaraka. *Organization of the Administrative Judiciary in Algeria*. Algiers: Algeria Publishing House, 2019.
10. Al-Ghashami, Hussein. *Protection of Shareholders' Administrative Rights in Joint-Stock Companies under the Saudi Companies*

- Law. University of Sharjah Journal of Legal Sciences*, Vol. 19, No. 4, pp. 117–144. Sharjah: University Press, 2022.
11. Hussein, Salma Ghadban. *Correcting Defective Administrative Decisions and Their Impact on Protecting Acquired Rights. Journal of Legal and Political Sciences*, Vol. 7, No. 2, pp. 315–370. Baghdad: Sciences House, 2018.
  12. Saudi, Buthaina, and Shashwi, Nour Al-Huda. *Urgent Tax Lawsuits before the Administrative Judiciary*. Algiers: Tax House, 2023.
  13. Qalil, Alaeddin. *Financial Enforcement of Administrative Judiciary Rulings. Studies and Research*, Vol. 10, No. 3, pp. 521–540. Algiers: Studies House, 2018.
  14. Issa, Laalawi. *The Role of the Council of State in Administrative Judiciary. Afaq for Sciences*, Vol. 1, No. 5, pp. 42–59. Algiers: Afaq House, 2017.
  15. Madi, Sofiane, and Zarawla, Ezzedine. *The Role of the Administrative Judiciary in Shaping Legal Rules*. Algiers: Algeria House, 2024.
  16. Younis, Maha Bahjat, and Juma'a, Jihad Ali. *Judicial Jurisdiction of the State Consultative Council and Its Role in Protecting Public Rights and Freedoms. Journal of Legal Sciences*, Vol. 34, No. 3, pp. 138–170. Baghdad: Law House, 2019.
  17. Hamdi, Omar Mahdi, and Nada, Rajab Mohammed. *Guarantees for Enforcing Administrative Judiciary Rulings Against the Administration. Journal of Legal Sciences*, Vol. 39, No. 2, pp. 540–574. Baghdad: Sciences House, 2024.

### Laws

1. Iraqi Constitution of 2005.
2. Iraqi Administrative Judiciary Law No. 17 of 2017.
3. Iraqi Civil Service Law No. 24 of 1960 (Amended).
4. Iraqi Municipalities Law No. 130 of 1963 (Amended).
5. Iraqi Companies Law No. 21 of 1997 (Amended).
6. Iraqi Environment Law No. 27 of 2009.

### Theses and Dissertations

1. Abed, Abeer Musa Mohammed. *Legal Evidence in Administrative Judiciary*. Doctoral dissertation, An-Najah National University, Nablus: University Press, 2017.
2. Kharoubi, Ashwaq. *Electronic Evidence in Administrative Judiciary*. Master's thesis, Ibn Khaldun University-Tiaret, Tiaret: University Press, 2023.

3. Jaber, Eman. *Compensation Claims for Unlawful Administrative Decisions*. Doctoral dissertation, Mohamed Siddiq Ben Yahia University, Jijel: University Press, 2017.
4. Zamam, Mukhtariya, and Ben Yazza. *Powers of the Administrative Judiciary in Enforcing Administrative Contracts*. Master's thesis, Ibn Khaldun University-Tiaret, Tiaret: University Press, 2023.
5. Sharbi, Rabiha. *Guarantees for Protecting Human Rights Regionally*. Doctoral dissertation, Yahia Fares University, Médéa: University Press, 2015.